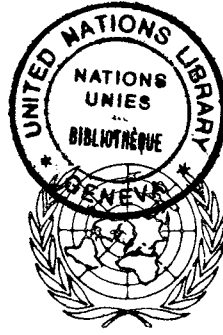




PROVISIONAL
A/33/PV.93
12 June 1979
ARABIC



الأمم المتحدة الجمعية العامة

الدورة الثالثة والثلاثون

الجمعية العامة

محاضر حرفي مؤقت للجلسة الثالثة والتسعين

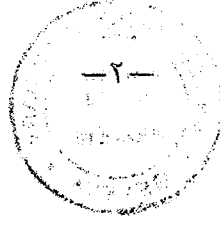
المعقودة بالمقر ، في نيويورك

يوم الأربعاء ، ٢٤ كانون الثاني /يناير ١٩٧٩ ، الساعة ٣٠ / ١٠

الرئيس : السيد لبيفانو (كولومبيا)

- جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة : رسالة من الأمين العام [١٠٨] (تابع)
- تنظيم العمل
- سياسات الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا [٣٢] (تابع) :
- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ؛
- (ج) تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستثنائي لجنوب افريقيا ؛
- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة ؛
- (هـ) مشاريع قرارات ؛
- (و) تقرير اللجنة الخامسة

يتضمن هذا المحاضر نصوص الكلمات المطبقة باللغة العربية ونصوص الترجمات الشفوية للكلمات المطبقة باللغات الأخرى ، وستطبع النصوص النهائية ضمن سلسلة الوثائق الرسمية للجمعية العامة .
أما التصحيحات فينبغي ألا تتناول غير نصوص الكلمات الأصلية . وينبغي إرسالها موقعة من أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع الى رئيس قسم تحرير الوثائق الرسمية بإدارة شؤون المؤتمرات :
Chief of the Official Records Editing Section, Department of Conference Services,
room A-3550, 866 United Nations Plaza ، مع الحرص على إدخالها على نسخة واحدة من المحاضر .



افتتحت الجلسة في الساعة ١١ / ٢٥

مواصلة نظر البند ١٠٨ من جدول الأعمال

جدول الأنصبة المقررة لقسمه نفقات الأمم المتحدة : رسالة من الأمين العام (A/33/551/Add.1)

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : قبل أن نتطرق الى جدول أعمالنا أود أن أسترعي انتباه الجمعية الى الوثيقة A/33/551/Add.1 التي تتضمن رسالة مؤرخة في ١٥ كانون الثاني / يناير ١٩٧٩ موجهة اليّ من قبل الأمين العام ، يحيط فيها الجمعية علماً بأن هايتي قد قامت بتسديد المتأخر من اشتراكاتها المحددة في المادة ١٩ من الميثاق .

تنظيم العمل

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أود الآن أن أسترعي انتباه الجمعية الى أنه قد أصبحت لدينا بصورة غير متوقعة وثايفة شاغرة في اللجنة الاستشارية لشؤون الادارة والميزانية نتيجة لاستقالة أحد الأعضاء .

ورغم أن البند ١٠٩ غير مدرج على جدول أعمال هذه الدورة المستأنفة فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة ليس لديها اعتراض على ادراج البند الفرعي (أ) من البند ١٠٩ حتى يتم بحثه في الجلسة العامة بعد ظهر الغد ؟

وقد تقرر ذلك

مواصلة نظر البند ٣٢ من جدول الأعمال

سياسات الفصل العنصرى التى تتبعها حكومة جنوب افريقيا

- (أ) تقارير اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى (A/33/22 و Add.1 و 2) ؛
- (ب) تقرير اللجنة المخصصة لصياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى فى الألعاب الرياضية (A/33/36) ؛
- (ج) تقرير الأمين العام عن صندوق الأمم المتحدة الاستثمارى لجنوب افريقيا (A/33/313) ؛

- (د) تقرير اللجنة السياسية الخاصة (A/33/453) ؛
 (هـ) مشاريع القرارات (A/33/L.10 ، و A/33/L.19 - A/33/L.32) ؛
 (و) تقرير اللجنة الخامسة (A/33/555) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف تستأنف الجمعية العامة دراستها للبند ٣٢ من جدول الاعمال المعنون " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا ". وكما يعلم المندوبون فان الجمعية العامة قد أنهت نقاشها لهذا البند في جلستها العامة الستين في ٢٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . وتتضمن الوثيقة A/33/453 تقرير اللجنة السياسية الخاصة المعنية بالاستماع الى المنظمات فهل لي أن اعتبر أن الجمعية أخذت علما بهذا التقرير ؟
لقد تقرر ذلك .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : وأمام الجمعية خمسة عشر مشروع قرار وردت في الوثائق A/33/L.10 و A/33/L.19 الى A/33/L.32 .
 وأدعو الآن ممثل جمهورية تنزانيا المتحدة الى تقديم مشروع القرار A/33/L.31 .

السيد شالي (جمهورية تنزانيا المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : بالأصالة عن المشتركين في تقديم مشروع القرار فانه يسعد وفد بلادي أن يقدم مشروع القرار المتضمن في الوثيقة A/33/L.31 المعنون " الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية " . ان مشروع القرار هذا يستند الى توصية وردت في تقرير اللجنة الخاصة من أجل صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية (A/33/L.36) .

ان مشروع القرار يتضمن أربع فقرات في الدياجة وأربع فقرات من المنطوق . وفي فقرات الدياجة يشير مشروع القرار الى القرار ٦ / ٣١ والصادر في ٩ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٦ والقرار ٣٢ / ٥٥ (ميم المؤرخ في ١٤ كانون الأول / ديسمبر ١٩٧٧ . وكما يتذكر الأعضاء فان القرار ٦ / ٣١ واد قد أناط باللجنة الخاصة اعداد مشروع اعلان ضد ممارسة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية والقيام بالخطوات التحضيرية من أجل صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية . وفي القرار ٣٢ / ٥٥ ميم فان الجمعية العامة قد اعتمدت الاعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية ، والتمست من اللجنة الخاصة صياغة اتفاقية دولية لمناهضة الفصل العنصرى في الألعاب الرياضية من أجل تقديمها الى الجمعية العامة . ومن ثم فان مشروع القرار

هذا يؤكد مرة أخرى على أهمية اتخاذ الإجراءات الفعالة من أجل إيقاف كافة المبادرات الرياضية مع جنوب افريقيا ، والحاجة الى سرعة الانتهاء من صياغة الاتفاقية الدولية لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الألعاب الرياضية . وبصفتي رئيسا للجنة الخاصة فانه يسعدني أن أخبر الجمعية العامة بأن هذه اللجنة قد أحرزت تقدما كبيرا خلال العام الماضي في اعداد مشروع الاتفاقية الدولية .

وفي فقرة المنطوق يطلب مشروع القرار هذا من اللجنة الخاصة مواصلة جهودها للانتهاء من صياغة الاتفاقية تمهيدا لعرضها على الجمعية العامة في العام القادم و يرخص للجنة الخاصة بأن تتشاور مع المنظمات والخبراء المعنيين في هذا المجال .

وفي الوقت نفسه فانه يدعو كافة الدول الى تنفيذ الاعلان الدولي لمناهضة الفصل العنصرى في مجال الألعاب الرياضية الذى اعتمده الجمعية العامة في العام الماضي .

ان هذا مشروع قرار بسيط وصریح ، ويحدوني ويحدو متبني مشروع القرار الأمل فـي أن يعتمد بتوافق الآراء .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة لممثل سرى لانكا ليقدم مشروع القرار A/33/L.29 .

السيد جوزيف (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : بالاصالة عن المشتركين في تقديم مشروع هذا القرار يسعدني تقديم مشروع القرار A/33/L.29 وعنوانه " الوضع في جنوب افريقيا " . ان روديسيا وناميبيا هما الحائزان اللذان يحمان جنوب افريقيا . ان جنوب افريقيا هي المؤيد للنظامين العنصريين في روديسيا وناميبيا .

ان مشروع القرار A/33/L.29 يلخص عدة قرارات مشابهة ؛ وهذا القرار يعرب عن المسؤولية الخاصة للأمم المتحدة ، وعن واجب المجتمع الدولي ازاء شعب جنوب افريقيا المضطهدين منسـه والمعدنين وازاء المناضلين من اجل الحرية .

في الاعوام الماضية اعتمدت الجمعية العامة عدة قرارات تشجب هذه السياسة ، ورغم ذلك فان نظام جنوب افريقيا يواصل سياسته القمعية الوحشية ضد المواطنين وفي نفس الوقت يحاول اقناع الدول الغربية بأنه يحمي الحضارة والديمقراطية المسيحية . ان الجرائم المسجلة ضد الانسانية والتي يرتكبها نظام جنوب افريقيا لهي تحريف شيطاني لجميع القيم التي تؤمن وتمسك بها الشعوب المتحضرة في العالم اجمع .

ان مشروع القرار في منطوقه يشجب نظام الحكم في جنوب افريقيا لسياسته الاجرامية ، ويعلن عن تأييده لحركة التحرر الوطني لجنوب افريقيا في كفاحها العادل ؛ ويؤكد من جديد شرعية نضال شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطني بكافة الوسائل المتاحة والمناسبة بما في ذلك النضال المسلح لتولي الشعب السلطة وللممارسة الكاملة لحقوقه السياسية ، ولازالة نظام الفصل العنصري وممارسة حقه في تقرير مصيره . لتذكر تلك البلدان الحساسة التي قد تصدمها الاشارة الى النضال المسلح ، ان لجوء نظام الفصل العنصري الى التعذيب الجسدي والسجن والافتياتالات والمجازر لا يمكن رده بالتماسات ومناشدة العدالة .

ان مشروع القرار متوازن ككل ، وهو ، كما ورد في المنطوق ، نداء معقول للمجتمع الدولي لكي يتخذ الاجراءات الفعالة ضد الفصل العنصري ، وهو نظام شجبهته كل دولة ، ولكي يكف عن التعاون مع هذا النظام العنصري .

لن آخذ من وقت الجمعية اكثر من ذلك لأن هناك عددا من مشروعات قرارات . لكن ختما أوجه اهتمامكم الى الفقرة الاخيرة من المنطوق التي تحت الحكومات والمنظمات على توجيه اهتمام خاص لحالة الاطفال الذين يعانون من السياسة غير الانسانية للفصل العنصرى . وطالما استمر نظام الفصل العنصرى فان الكثيرين من الاطفال لن يصلوا سن البلوغ ابدا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اعطي الكلمة لممثل السويد لتقديم مشروع القرار

. A/33/L.32

السيد ثونبورغ (السويد) (الكلمة بالانكليزية) : بالنيابة عن مقدمي المشروع

يتشرف وفد بلادى بتقديم مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.32 .

خلال الدورتين السابقتين اعتمدت الجمعية العامة بأغلبية ساحقة القرار ٣١ / ٦ كإقرار والاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا . ومنذ ذلك الوقت بحث مجلس الامن ، خلال تناوله لمسألة جنوب افريقيا ، مسألة الاستثمارات في جنوب افريقيا . لكننا - مع الاسف - نلاحظ ان المجلس قد تعذر عليه الى الآن التوصل الى اتفاق بشأن الاجراءات لمنع المزيد من الاستثمارات الاجنبية في جنوب افريقيا .

ومنذ اعتمدت الجمعية قرارها في العام الماضي فان الدوافع لاتخاذ خطوات في هذا الاتجاه اصبحت ملحة . ان التدفق المتناقص لرؤوس الاموال للاستثمار ولأغراض اخرى على جنوب افريقيا من شأنه ان يكون وسيلة ناجعة لممارسة الضغط على نظام جنوب افريقيا لغير سياساته العنصرية والعنصرية . وسوف يكون اكثر صعوبة على ذلك البلد ان يدعم قدراته العسكرية الطموحة والفاشية واحتياطه من الطاقة لمواجهة الضغط الداخلي والدولي . ومن ثم فقد وجدنا ان من المستعجل ان ندعم الجهود حتى يتوقف تدفق الاستثمارات على افريقيا الجنوبية .

وكما كان في الاعوام الماضية ، فاننا قد وضعنا صيغة المنطوق لمشروع القرار على نحو يجعل من الممكن تحقيق اوسع مساهمة ايجابية من قبل الدول الاعضاء .

ان مشروع القرار الذي نقده الآن يجب ان يعتبر عنصرا في اطار جهود دولية واسعة النطاق ومشاركة لوضع حد لسياسة الفصل العنصرى . ولذلك فاننا نوصي الجمعية العامة باعتماده .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : امام الجمعية الآن مشروعات القرارات التي وردت في الوثائق A/33/L.10 ، A/33/L.19 و A/33/L.23 . سوف اعطي الكلمة الآن لأولئك الممثلين الذين يرغبون في تعديل تصويتهم قبل التصويت بالنسبة لأي او كل مشروعات القرارات المطروحة علينا . كما ان الفرصة ستكون متاحة للممثلين لتعديل تصويتهم بعد التصويت . اود ان اذكر الجمعية انه بموجب المادة ٨٨ من النظام الداخلي فان :

"الرئيس لن يسمح لمقدم اقتراح أو تعديل أن يعلل تصويته بشأن اقتراحه أو تعديله " .

السيد بلوم (اسرائيل) (الكلمة بالانكليزية) : في بياننا اثناء النقاش بشأن سياسات الفصل العنصرى لحكومة جنوب افريقيا لاحظت اننا كما قد دخلنا ليس في عملية مداولات بل في عملية ذكر طقوس جعلت المناقشة السنوية بشأن الفصل العنصرى تفقد معناها . لقد اغتمت هذه المناسبة لأعيد بيان موقف اسرائيل ازا* الفصل العنصرى ، ونبذها القاطع للعنصرية والتمييز العنصرى في اى صورة ، ورفضنا القاطع للسياسة الماكرة المغادرة التي تتفرد باسرائيل . لقد قد منا مرة اخرى الاحصائيات الدولية الرسمية التي تدل على ان تجارة اسرائيل مع جنوب افريقيا وصلت الى خمسين ($\frac{1}{5}$) من واحد في المائة من تجارة جنوب افريقيا الخارجية ، وقد طلبنا ان نرى القرارات الخاصة التي تدين البلدان التي تقدم ٩٩٦ في المائة من هذه التجارة . لقد بينا مرارا اننا نمثل لقرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) ، كما دحضنا الاكاذيب المحددة وتشويه الحقائق التي وردت في التقرير الخاص للجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى .

لقد ذهب كل هذا ادراج الرياح ، لكن الحقيقة والواقع لم يستطيعا ان يؤثرتا على هذه الطقوس المقدسة ، ولو لم يقدم لنا اليوم قرارا يشجب اسرئيل ويدينها ، لكان ذلك بمثابة اعتراف بان هذه السياسة التي تم انتهاجها في الماضي خاطئة . وهكذا ، فالمطلوب منكم الان التصويت اعتمادا على الاكاذيب المفرضة التي أصبحت تحرج هذه المنظمة العالمية وتمس من هيبتها .

ان هذا النوع من المحاولات السخيفة لا يمكن ايضا على نحو أفضل من ذكر تهمة التعاون النووي التي وردت في القسم الثالث من تقرير اللجنة الخاصة الذي قام على اساسه القرار A/33/L.21 . وفي تقديمنا ، قد أشرت الى انه بصرف النظر عن العنوان وقائمة المحتويات ، فليست هناك كلمة واحدة أو أى دليل قائم في التقرير كله على مثل هذا التعاون ، وهذا لسبب بسيط ألا وهو ان هذا التعاون غير قائم أساسا . ويبدو ان هذا قد سبب حرجا واضحا لمقدمي القرار ، ومن ثم فقد حذفوا تهمة التعاون النووي من نص القرار A/33/L.21 . لكن ، كما قلت ، انه حتى مجرد حذف كلمة قد يهدد هذا الشجب المتكرر لاسرئيل والذي أصبح من الطقوس المقدسة . وبالطبع فان ذلك يكشف جنون حملة الكراهية والخداع التي يوجهها مقدمو مشروع القرار هذا ضد اسرئيل . ولذلك فقد أشار مقدمو مشروع القرار هذا في الفقرة الثانية من منطوق القرار A/33/L.24 الى تهمة التعاون النووي القائمة على غير أساس . لكن مثل تلك الخدعة لا تخيب عن أحد . الا انها تعكس فقط دوافع وأساليب مقدمي مشروع القرار ، وبالتالي فانها تمس نزاهة الامم المتحدة والثقة فيها .

ان تهمة التعاون العسكري زائفة بالمثل . والى جانب بياني أمام هذه الجمعية (صفحة ٤٧ و ٥٣ - ٥٥ A/33/PV.58) ، فانني أحيل الاعضاء الى تعهدات اسرئيل الكتابية في ٧ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ (S/12475) ، وفي ٣ نيسان / ابريل ١٩٧٨ (S/12475/Add.1) ، وأخيرا ، في أول كانون الاول / ديسمبر (S/12948) ، وهي التي تتعهد اسرئيل بموجبها بانها ستوف تتمشى تماما مع قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) . الا ان مقدمي مشروع القرار A/33/L.21 قد تجاهلوا تلك التعهدات الرسمية الواردة في وثائق الامم المتحدة ، لكنهم اعتمدوا بدلا من ذلك على الاكاذيب الواردة في التقرير المشوه للجنة الخاصة ، لذلك ، فانني مرة أخرى ، أحيل السادة الاعضاء الى الوثيقة S/AC.20/4 ، المؤرخة في ١٧ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ ، التي تدحض

هذه التهمة التي لا أساس لها اطلاقا ، والتي تقوم فقط على تقرير صحفي مملوء بالا افتراضات دون ذكر المصدر والتاريخ . ولقد استند القرار A/33/L.21 على مثل هذا الدليل .
انني لن أكرر الأرقام الخاصة بالتجارة لانه يمكن الرجوع اليها ومعرفتها عن طريق المطبوعات الدولية الرسمية . لكن اذا كان التعاون الاقتصادي المذكور هو الذي نتحدث عنه ، فاسمحوا لنا على الاقل ، ان نطبق نفس المستويات على كل بلد ممثل هنا ، واسمحوا لنا ان ان نتلقى بيانا كاملا عن جميع أعمال التجارة ، والاستثمار ، والسياحة ، ومشتريات الذهب ، ومد جنوب افريقيا بالبتروال . ذلك ان معظم البلدان الممثلة بهذه المنظمة العالمية بما فيها العديد من مقدمي مشروع هـذا القرار المناق ، قد يجدوا انفسهم حينئذ أهدافا لقرارات خاصة . لذلك ، فان جعل اسراييل بمفردها موضع هجوم ، فان مقدمي هذا القرار قد نجحوا في تغطية المشكلة بدلا من بحثها ومناقشتها .

ان ضرورة تكرار هذه الحقائق البيديهية الواضحة ما هو الا عمل ممل ، لقد حان الوقت لتقدير هذه الطقوس المتكررة حق قدرها قيل ان يكون لها اثر مضاد تماما . فطالما تستمر بعض الدول في ربط مناقشة الفصل العنصري بمناقشة الشرق الاوسط ، فانها لن تتجح سوى في اظهار احتقارها وعدم اهتمامها بموضوع حيوى لكل من افريقيا والعالم ياسره . وحيث ان القرار A/33/L.21 يتضمن في ديباجته - بصفة خاصة - حقائق زائفة ، فمن الجدير بالنظر ان نعرف من الذي يرتكب عملا معاديا ضد افريقيا ، لان المستوى المزوج الذي تحدثت عنه قد قوض بالفعل الحملة الدولية ضد التفرقة العنصرية والتمييز العنصرى .

وفيما يتعلق بموقف اسراييل فانه لا يمكن تلخيصه بافضل مما ذكرته رئيسة وزراءنا السابقة جولدا مائير ، في كتاب عن قصة حياتها ، حيث كتبت :

” اننا نتقاسم مع الافارقة ليس فقط التحدى القائم على الحاجة للتنمية السريعة ،

لكننا نتقاسم معهم ايضا ذكرى قرون من المعاناة . ان الاضطهاد ، والتمييز ، والعيودية ،

لم تكن مجرد عبارات بالنسبة لليهود والافارقة . فهي لا تشير فقط الى تجارب مئات

السنين التي نساها أجدادنا عبر الماضي السحيق ، لكنها تشير ايضا الى عذاب وهوان

عائنا بالأمس القريب” .

لقد ماتت **جولدا مائير** في الشهر الماضي ، ولكن اواصر الأخوة الحقيقية ، والمطامح المشتركة بين الأفارقة واليهود التي أشارت اليها كثيرا ، سوف تتغلب على الاكاذيب التي تراكت في اللجنة الخاصة وفي هذه الجمعية .

وحيث ان اسرائيل قد اتخذت بمفردها موضعا للهجوم والشجب في قرار خاص ، فان وفد بلادى لن يشترك في التصويت بشأن القضايا المعروضة علينا . وأرجو أن يسجل عدم مشاركتنا هذه في محضر الجلسة . واننا نتخذ هذا الموقف كي نعبر عن بغضنا للمستوى الذى وصلت اليه هذه المناقشة ككل . ومع ذلك ، وكى لا نترك أى شك بشأن موقفنا ازاء الفصل العنصرى ، واستنكارنا للعنصرية بأى شكل من أشكالها ، فاننا سوف نصوت لصالح القرار A/33/L.20 ، الذى يشيد بذكرى الزعماء والشخصيات البارزة الذين قدموا مساهمات ملموسة لنضالات الشعوب المقهورة .

السيد كيوبا ميميرينو (هندوراس) (الكلمة بالاسبانية) : ادانت حكومتها

هندوراس ، في عدد من المناسبات ، السياسة الشريفة للفصل العنصرى التي تطبيقها حكومة جنوب افريقيا بانتظام وبلا رحمة . انها سياسة تذكر ايسط حقوق الانسان وتحرم غالبية السكان السود من الاشتراك الفعال في الحياة الاقتصادية والمؤسسية للبلاد .

ولذلك سيصوت وفد بلادى مؤيدا معظم مشروعات القرارات المعروضة علينا لاننا نوافق تماما على أهداف هذه المشروعات . وسوف نصوت في صالح مشروع القرار حول التعاون العسكرى مع جنوب افريقيا ومشروع القرار حول حظر البترول على جنوب افريقيا لاننا نفهم ان هذين القرارين لا يؤثران على اختصاصات مجلس الأمن التي نص عليها الميثاق . وسيمتنع وفد بلادى عن التصويت على مشروعى القرارين L.21 و L.24 لاننا نجد ان من غير المناسب الاشارة وادانة بلدان تقيم علاقات صداقة تقليدية مع هندوراس . وأخيرا فاننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار حول " الموقف في جنوب افريقيا " ومشروع القرار حول " المعونة للشعب المقهور في جنوب افريقيا وحركة تحرره الوطنية " لأننا لا نوافق على فلسفة وصياغة عدد من الفقرات العاملة . ونحن نشعر أنها تجاوزت أحكام الميثاق وأحكام القانون الدولي ذات الصلة ، وهذا يجعل التفاهم العام في المجتمع الدولي اكثر صعوبة ومن ثم يعيق التغييرات الملحة التي نشعر بالحاجة اليها في جنوب افريقيا .

السيد فيرتر (الأرجنتين) (الكلمة بالاسبانية) : سوف نمتنع عن التصويت على

مشروع القرار A/33/L.21 لأنه لا يرتبط بشكل مباشر بالبند ٣٢ من جدول الاعمال .

ولسوف نؤيد مشروعات القرارات الاخرى ويتسق هذا مع الموقف الذى اتخذته الأرجنتين بصورة

تقليدية فيما يتعلق بموضوع الفصل العنصرى .

ومع ذلك فاننا نود ان نبدى بعض التحفظات وفي المقام الأول ان لدينا تحفظات بخصوص

الفقرة ٤ من منطوق مشروع القرار A/33/L.23 . وقد امتنع بلدى عن التصويت حول المادة ٤٤ من البروتوكول الاضافي (١) لمعاهدة جنيف لسنة ١٩٤٩ الخاص بالمحاربين وأسرى الحرب ، وما يزال البروتوكول نفسه قيد البحث من جانب السلطات في الأرجنتين .

وثانيا ، اننا لا نوافق على الاشارة الى بلدان معينة في الفقرة ٢ من منطوق مشروع القرار

A/33/L.24 . اننا نعتقد ان هذا ينتقص من فاعلية مشروع القرار .

وثالثا اننا نحتفظ بموقفنا بشأن الفقرة (١) من مشروع القرار A/33/L.25 . ان مشروع القرار هذا يدعو الحكومات الى اتخاذ سلسلة من التدابير تكون بمثابة عقوبات حقيقية . ومن الواضح انه حتى يكون اعتماد هذه التدابير ملزما للحكومات فان ما نحتاج اليه هو أولا قرار يصدر عن مجلس الأمن . كذلك فان لدينا تحفظات قوية بخصوص الفقرة ٣ من منطوق مشروع القرار A/33/L.29 الذي يجعل من المشروع استخدام اشكال معينة من العمل غير واردة في ميثاقنا .

واخيرا فاننا نحتفظ بموقفنا بشأن الفقرة ٢ (هـ) من منطوق مشروع القرار A/33/L.30 ان تشير الى مسألة لا تعني بالضرورة التعاون العسكري مع جنوب افريقيا .

السيد فرانسيس (نيوزيلندا) (الكلمة بالانكليزية) : تناول وفد بلادي الكلمة مؤخرا في المناقشة العامة بشأن مسألة الفصل العنصرى كي يعرب عن معارضتنا الحازمة والثابتة لنظام الفصل العنصرى . ولقد فعلنا ذلك لأننا نعتقد انه من المهم ان يتحدث المجتمع الدولي بصوت موحد - كما فعل في المؤتمر العالمي في لاغوس - ضد ظلم واستغلال وقسوة الفصل العنصرى . ولقد أعربنا عن استعدادنا لتأييد زيادة الضغط الدولي من أجل نيل الفصل العنصرى اذا امكن للمجتمع الدولي ان يحقق توافقا في الآراء حول استراتيجيات جديدة لتحقيق حل سلمي . ونأسف على أن بعض أحكام مشروعات القرارات المعروضة علينا اليوم غير محسوبة بدقة من أجل جذب مثل هذا التوافق في الآراء .

وبصفة خاصة لا يستطيع وفد بلادي تأييد مشروعات قرارات تدعو الى اتخاذ تدابير من واجب ووظيفة مجلس الأمن ان يبت فيها . ونحن نعتقد ان من مسؤولية المجلس ان يقدر متى يحتاج الأمر الى تدابير الزامية وأن يأخذ في الحسبان عواقب مثل هذه التدابير وبصفة خاصة آثارها الممكنة على دول اخرى في المنطقة . لذلك فاننا نشعر اننا مضطرون الى الامتناع عن التصويت على مشروعات القرارات L.22 ، L.25 ، و L.30 . ومع ذلك فاني أكرر ان حكومة نيوزيلندا على استعداد لتنفيذ تدابير يوافق عليها المجلس بما في ذلك عقوبات اقتصادية .

وفيما يتعلق بمشروع القرار L.24 بشأن التعاون النووى فان وفد بلادي يأسف بشدة على أنه لا يستطيع تأييد هذا المشروع لأنه يسلط احكامه على بلدان بذاتها بينما نجد ان اتخاذ منهج عام يكون بناء بصورة أكبر . ان عدم استطاعتنا تأييد مشروع القرار لا يقلل بأى شكل من اهتمامنا العميق

بأن تطوير قدرة السلاح النووي بواسطة حكومة جنوب أفريقيا سيكون له آثار خطيرة على السلم والأمن الدوليين في منطقة الجنوب الافريقي .

ان وفد بلادى لا يسعه مرة أخرى أن يؤيد الدعوات الى تأييد الكفاح المسلح كما هو وارد في مشروع القرار L.29 في حين نعتقد ان المجتمع الدولي لا بد أن يمضي في توجيه جهوده نحو حل سلمي وعادل لمأساة الفصل العنصرى . ولهذا السبب ولأسباب اخرى تتعلق ببعض صيغـة مشروع القرار L.29 سوف نمتنع عن التصويت عليه .

انتقل الان الى مشروع القرار L.31 المتعلق بالفصل العنصرى في مجال الألعاب الرياضية . ان حكومة نيوزيلندا قد أوضحت تماما من خلال تمسكها وتنفيذها لاتفاقية جلينجلز التزامها بمكافحة الفصل العنصرى عن طريق ازالة التمييز العنصرى في عالم الرياضة . ومع ذلك فنحن مضطرون الى ان نمتنع عن التصويت مع شديد الأسف على مشروع القرار L.31 لأن بعض الأحكام المتعلقة بالاعلان العالمى ضد الفصل العنصرى في مجال الالعاب الرياضية تطالب الحكومات أن تحد من حرية رعاياها بصورة تخالف لممارساتنا الادارية والمبادئ التي تقوم عليها .

ان نيوزيلندا مشتركة في صياغة مشروع القرار L.10 المتعلق بصندوق الأمم المتحدة لجنوب افريقيا ومشروع القرار L.32 المتعلق بالاستثمارات في جنوب افريقيا . وسوف نؤيد مشروع القرار L.19 المتعلق بالتعبئة الدولية ضد الفصل العنصرى و L.20 في الاشادة بذكرى الزعماء و L.23 المتعلق بالمساجين السياسيين في جنوب افريقيا بالرغم من الصعوبات التي نجدها في النتائج القانونية المترتبة على الفقرة العاملة الرابعة ، و L.26 المتعلق بنشر المعلومات عن الفصل العنصرى و L.27 المتعلق ببرنامج عمل اللجنة الخاصة و L.28 المتعلق بالمعونة لشعب جنوب افريقيا المضطهد وحركات تحرره .

السيد نيل (جامايكا) (الكلمة بالانكليزية) : ستصوت جامايكا في صالح جميع

مشروعات القرارات المتعلقة بمسألة الفصل العنصرى والواردة في الوثائق A/33/L.10 و A/33/L.19 حتى A/33/L.32 والتي اشتركنا في تقديم معظمها .

ومع ذلك، في الإشارة إلى مشروع القرار A/33/L.21 المعنون "العلاقات بين إسرائيل وجنوب أفريقيا"، فإننا نعيد تأكيد التحفظات التي أعربنا عنها في قرار مشابه اعتمده الدورة الثانية والثلاثون للجمعية العامة. وما تزال لدينا شكوك في معايير الإدارة الخاصة بالتعاون من جانب بلد ما في موقف نجد فيه أن صوراً مماثلة من التعاون لم يتم تحديدها.

ان بلدى يعارض كل تعاون يسمح للنظام العنصرى في جنوب افريقيا بالاستمرار في سياسته الاجرامية . ويمقتضى هذا الموقف ، سوف يصوت وفدى لصالح مشروع القرار A/33/L.21 .
وأخيرا ، فانه بالنسبة لمشروع القرار A/33/L.24 فان وفدى يشك في الاشارة الى بعض البلدان والواردة في الفقرة الثانية . ونحن نعتقد ان تلك الاشارات لا مبرر لها بالنسبة للمعلومات الموجودة .

السيد لييريت (فرنسا) (الكلمة بالفرنسية) : انني سوف اخاطب الجمعية باسم

الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية .

ان المناقشة التي دارت في الدورة الثالثة والثلاثين للجمعية العامة بشأن الفصل العنصرى قد اكدت لوفودنا حكمها بأن نظام التفرقة والتمييز العنصرى الذى تمارسه حكومة جنوب افريقيا يعتبر اهانة للكرامة الانسانية ، وأنه ينبغي ان يوضع له حد . لقد اعرب السيد مندوب جمهورية المانيا الاتحادية عن آراء الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية بشأن هذه المسألة في اعلاننا المشترك امام الجمعية العامة في ٢٢ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ .

ان الدول التسع تدرك تمام الادراك ان نظام الفصل العنصرى حلقة مرذولة يتعاقب فيها العنف ويزداد خطره بحكم نتائجه . ان ضغط الرأى العام العالمى بواسطة الجمعية العامة لا بد ان يطبق على جنوب افريقيا للتوصل الى تغيير سريع وأساسى فيها . وحتى يؤول هذا الضغط اقصى ثماره ينبغي لنا ان نتوخى ، عند صياغة توصيات الجمعية العامة ، الاعتماد على اهداف اساسية تجتمع حولها الكلمة .

وعلى ضوء النقاش الذى تم حول سياسة التفرقة العنصرية ، وبالنسبة لمشروعات القرارات بصورة خاصة ، فان الدول التسع تريد ان تعرب عن مواقفها المبدئية التالية :

ان شعوبنا وحكوماتنا تشاطر اهداف سكان جنوب افريقيا من جميع الاجناس اولئك الذين يعملون بجد للقضاء على النظام الحالى القائم على التفرقة العنصرية والقمع . ان الكفاح الذى يخوضه سكان جنوب افريقيا ، الذين يقفون في وجه التفرقة العنصرية ، ليس في نظرنا كفاحا ضد سلطة استعمارية ، ولكنه كفاح من اجل الحرية والمساواة في ظل دولة مستقلة ذات سيادة .

وبالنسبة لمناقشات الجمعية العامة ، فاننا ندرك اهمية المساهمات التي يمكن ان يقدمها

كل من المؤتمر القومي الافريقي والمؤتمر الافريقي . ولكننا ان نذكر دائما ان الجمعية العامة كانت - وينبغي ان تظل - محفلا للنقاش بين الدول الاعضاء ، فان الدول التسع تعتبر انه كان ينبغي الاستماع الى كل من المؤتمر القومي الافريقي والمؤتمر الافريقي في اللجنة طبقا للعرف القائم في هذا الموضوع .

ان الدول التسع تطالب جنوب افريقيا بالحاح - كما اعربت عن ذلك اخيرا في مسعى مشترك قامت به لدى بريتوريا - بوضع حد للعنف والتهتم ضد كل المعارضين للتفرقة العنصرية ، وبالفراج عن كل الاشخاص المسجونين او المعتقلين بسبب معارضتهم للتفرقة العنصرية ، ورفع كل احكام الحظر التي تعاني منها المنظمات وهيئات الاعلام المعارضة للتفرقة العنصرية .

على اننا لانزال متمسكين بموقفنا المبدئي بالنسبة لتطبيق نظام اسرى الحرب طبقا لاتفاقية جنيف المتعلقة بهذا الامر .

ونظرا الى الظروف السائدة في جنوب افريقيا ، فان الدول التسع تدرك الاسباب التي تدفع الافراد والمجموعات التي تتذرع بالعنف ، ضد الاهانة المسلطة عليها . على اننا نعتقد ان الامم المتحدة يملئ عليها واجبها الاسمي ان تسعى للمثور على حلول سلمية وألا تتزعم الكفاح المسلح .

ان الدول التسع لا تستطيع ان تؤيد اشتراط قطع كل العلاقات مع جنوب افريقيا . ان مثل هذا الاشتراط لا يتفق مع الجهود التي نبذلها لاحداث تغييرات من شأنها ان تؤدي الى تقدم سلمي ورقي اجتماعي .

وبما ان الميثاق هو اساس اعمال منظمنا ، فان الدول التسع الاعضاء في المجموعة الاوروبية لاتزال تعتقد ان توزيع الصلاحيات بين الجمعية العامة ومجلس الامم امر لا بد من احترامه .

ان الدول التسع ترفض التفرقة العنصرية في مجال الالعاب الرياضية . وهي لم تحد ابدا عن القاعدة الاوليمبية في عدم التفرقة العنصرية . ان الالعاب الرياضية في بلادنا منظمة على اساس انها قطاع خاص . وعلاوة على ذلك فان بلداننا تحترم حقوق الافراد في حرية السفر الى الخارج وهناك التزامات شرعية داخلية لا بد لحكوماتنا من احترامها في مجال الالعاب الرياضية .

وعلى اية حال فان الدول التسع مستمرة في التهديد في الاحداث الرياضية التي تنجم عنها

تفرقة عنصرية . وقد اوضحت حكوماتنا وجهات نظرها في هذا الموضوع للمنظمات المعنية بالالعاب الرياضية في بلداننا .

ان الدول التسع ترفض كل التهجئات التعسفية الاعتبارية الموجهة ضد بعض الدول بصفة خاصة .

اننا مقتنعون بأن اختلاف الآراء في الجمعية العامة يجب الا يحول انظارنا عن الكفاح ضد الشر والتفرقة العنصرية . والدول التسع جزء لا يتجزأ من اعضاء الجمعية في السعي لتحقيق هذا الغرض .

السيد شيميل (ساحل العاج) (الكلمة بالفرنسية) : اننا لا نفتأ نندد بسياسة التفرقة العنصرية في جنوب افريقيا . تلك السياسة التي تعتبر اهانة للكرامة الانسانية ، وتدعو الضمير الانساني الى الثورة والغضب . ومن الجدير ان يرى المجتمع الدولي كله هدف تلك السياسة . ولهذا فانه كلما كان ذلك ممكنا ، وكلما عارضت منظمنا التواطؤ الذي تحظى به هذه السياسة المخزية ، فانها تقترب من هدفها وهو القضاء على هذا النظام المقيت .

ان استنكار سياسة الفصل العنصرى لا يؤدي بوفدى الى الانحياز بصورة غير مشروطة الى النص المعروف علينا في الوثيقة A/33/L.21 فيما يتعلق بسياسة اسرائيل وجنوب افريقيا . والسبب في ذلك هو ما يلي :

أولا ، لأن الفقرة الثالثة من ديباجة مشروع القرار هذا تنص على :

”وان تحيط علما بتقرير المؤتمر العالمي لمكانة العنصرية والتمييز العنصرى المعقود في جنيف ...“
واننا نود ان نبدي تحفظا هنا ، لأننا كما قلنا في اللجنة الرابعة فان هذا المؤتمر قد فجر بعض القضايا بطريقة لا يمكن لبلدى ان توافق عليها .

ثم ان بلدى يرى انه من الغريب انه عند التنديد بالمتواطئين مع نظام الفصل العنصرى يتحامل على دولة واحدة ، بينما يعلم الجميع ان اسرائيل ليست وحدها التي لها علاقات ممتازة مع جنوب افريقيا . ومهما كانت درجة هذه العلاقات فاننا نعرف ان هناك بلادا يعتبر تعاونها أفيد لجنوب افريقيا من تعاون اسرائيل . ولهذا فان وفدى سوف يمتنع عن التصويت على مشروع القرار (A/33/L.21) .

وهناك مشروع قرار آخر كان وفدى ينوى ان يقدم تحفظات بشأنه ، وأعني بذلك الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.24 ، التي تهيب

” . . . بجميع الدول التي لم تفعل بعد ذلك ، ولا سيما اسرائيل وجمهورية ألمانيا الاتحادية ، وفرنسا ، والولايات المتحدة الأمريكية ، ان توقف على الفور جميع اوجه التعاون مع نظام جنوب افريقيا العنصرى في الميدان النووى ، وأن تتخذ تدابير لمنع مثل هذا التعاون . . الخ ”

ان وفدى الذى يندد بمحاولات جنوب افريقيا للحصول على الاسلحة الذرية لن يقحم نفسه في مثل مشروعات القرارات هذه التي تضع بعض الدول على القائمة السوداء . اننا نفضل ان تهتم الجمعية العامة بالتدابير الملموسة التي سبق لهذه الدول ان اعلنتها لكي تضمنها الجمعية العامة في قراراتها لكي نعيد لمنظمتنا كامل الثقة فيها .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/33/L.22 الذى نؤيده ، فاننا نود أن نكرر هنا الموقف التقليدى لساحل العاج نحوه وهو انه ليس الوسيلة الوحيدة ولا هو أنجع الوسائل للقضاء التام على نظام الفصل العنصرى . انه أسهل ما يمكن اتخاذ قرار بشأنه ولكنه ليس الأيسر في التطبيق وان ثمة وسائل أخرى لمناهضة الفصل العنصرى ينبغي على المجتمع الدولي أن يدرکها ويكون على بيّنة منها .

ان بلادى ، مثلها في ذلك مثل الدول الاخرى في منظماتنا ، ملتزمة بالكفاح من اجل القضاء على التمييز العنصرى والفصل العنصرى وباقامة عدالة اكبر في جميع انحاء العالم . وهذا هو السبب الذى من اجله نؤيد مشاريع القرارات الاخرى التي تدين تلك الممارسة الشنيعة لحكومة جنوب افريقيا .

السيد اندرسون (استراليا) (الكلمة بالانكليزية) : يود وفد بلادى ان يعلل بايجاز تصويته على هذا البند . ومثلما تم في الاعوام الماضية ، فان هناك عددا من القرارات تتضمن بعض الصيغ ، التي لا يستطيع وفد بلادى ان يصوت لصالحها . ولذلك علينا ان نمتنع في بعض الاحيان ، وأن نصوت بعدم الموافقة .

ويود وفد بلادى ان يوضح بأن تصويته لا يغير ابدا رأى الحكومة الاسترالية القائم على ان نظام الفصل العنصرى يجب ان يندد به المجتمع الدولي لتناقضه الجوهرى مع الحقوق الاساسية . ومن الواضح ان حكومة جنوب افريقيا يجب ان تتخلى عن نظام الفصل العنصرى وأن تفعل ذلك بسرعة . وعلاوة على ذلك ، وكما اوضح وفد بلادى في المناقشة بشأن الموقف في ناميبيا ، فان حكومة جنوب افريقيا يجب ان تتعاون تماما مع مجلس الامن في خطة التسوية لناميبيا التي تلقت الدعم التام من قبل حكومة استراليا .

وسوف يصوت وفد بلادى اليوم مؤيدا لأغلبية مشاريع القرارات المعروضه علينا ، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالمسجونين السياسيين وبرنامج العمل للجنة الخاصة المعنية بمناهضة الفصل العنصرى ، ونشر المعلومات بشأن الفصل العنصرى ، والاستثمارات في جنوب افريقيا . وعلى أية حال فان وفد بلادى لا يستطيع أن يصوت لصالح عدد من مشروعات القرارات الأخرى المطروحة على الجمعية . ونحن نعتقد ، على وجه الخصوص ، أن الأمم المتحدة ينبغي ألا تؤيد اللجوء الى القوة المسلحة ، كما يقضى بذلك مشروع القرار A/33/L.29 وان اقتراحات العمل كتلك الواردة فى A/33/L.22 و A/33/L.25 ضد حكومة جنوب افريقيا يفضل أن يتولى مجلس الامن بحثها .

وفيما يتعلق بمشروع القرار A/33/L.24 فان وفد بلادى يعارض الاشارة الى بلدان بعينها فضلا عن ذلك ، توافق حكومة استراليا تماما على قرار مجلس الامن ٤١٨ (١٩٧٧) الصادر في تشرين

الثاني / نوفمبر ١٩٧٧ .

وسوف يصوت وفد بلادى لصالح مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.31 بشأن الفصل العنصرى في الالعاب الرياضية . وذلك يتلاءم وآراء الحكومة الاسترالية بشأن التمييز العنصرى في الالعاب الرياضية في جنوب افريقيا ، وأيضا يتلاءم مع موقف حكومة بلادى من عدم تشجيع الاتصالات بين الرياضيين من جنوب افريقيا . وترفض حكومة استراليا وسوف ترفض دائما السماح بدخول الفرق الرياضية من جنوب افريقيا والمواطنين من جنوب افريقيا الذين يمثلون هذا البلد ، طالما ان الرياضة تقوم في جنوب افريقيا على التمييز العنصرى . وقد استرعت حكومة استراليا الانتباه الى جميع المنظمات الرياضية الاسترالية لقرارات الامم المتحدة ذات الصلة ، وبيان الكومنولث بشأن الفصل العنصرى في الرياضة . ويعكس ذلك دعم الحكومة الاسترالية للاجراءات العنصرية لضمان الانهاء المبكر والسلمي لنظام الفصل العنصرى .

وأخيرا ، فان وفد بلادى يود ان يسجل بوضوح اعتقاد حكومة استراليا بأن حكومة جنوب افريقيا ينبغي ان تقوم باجراء تغييرات اساسية ، وأن تنبذ نظام الفصل العنصرى ، وأن تضع حدا لملاحقتها واهانتها لغالبية شعبيها .

السيد بالما (بيرو) (الكلمة بالاسبانية) : لقد ساهمت بلادى في نشاط اللجنة

الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى ، وفي محافل اخرى وسوف نواصل جهودنا للتعاون من اجل القضاء النهائى على النظام البغيض الذى اقامته حكومة الاقلية والذي يمثل تهديدا لجميع دول الجنوب الافريقي ، وكذلك يشكل تهديدا خطيرا للسلم والامن الدوليين .

ولذلك ، فسوف تصوت بيرو تأييدا لجميع مشاريع القرارات بشأن هذه المسألة ؛ على الرغم من اننا اوضحنا في محافل اخرى اننا لا نشاطر الفكرة الرامية الى ابراز اسما بعض الدول بوضوح في بعض القرارات وذلك لأسباب منها ان هذا من شأنه ان يؤدي الى بعض الفموض ؛ الامر الذى يقلل من اهمية بعض هذه القرارات .

السيد كوياتي (غينيا) (الكلمة بالفرنسية) : بالتأكيد ، ان الفصل العنصرى هو

جريمة ضد الانسانية واهانة الكرامة الانسانية . وأسوأ من ذلك ، فان الفصل العنصرى هو نظام سياسى استعمارى وعنصرى بشع وهو لا يستعبد ملايين الاشخاص فحسب ولكنه يغتصب بواسطة القوة الوحشية اراضي الشعوب التي تناضل في ناميبيا وزمبابوى وجنوب افريقيا .

وعلى الرغم من جميع هذه الجرائم ، فان هناك رجال القانون الذين يبررون امام الرأى العام نفس هذا النظام . ولقد ذكرنا ذلك خلال المناقشة في هذه الدورة بالذات بأنه قد آن الاوان للجميع لأن نجد الطرق والاساليب الافضل لاحترام شعوب افريقيا ولكن ليست هنالك طريقة افضل للوصول الى هذا الاحترام الا ببذل الجهود مع شعوب افريقيا للوصول الى التخلص من الاستعمار في قارتنا التي لسوء الحظ هي القارة الوحيدة التي تعاني من هذه الآفة .

ونحن نفهم المصالح الاقتصادية لبعض الدول ، ونفهم ايضا المصالح السياسية للدول الاخرى . كما نفهم الاقتراحات التي خضع لها البعض الذين اضطروا الى ان يتعلموا الدرس الذى املاه عليهم سادتهم . ولكن حكومة بلادى مقتنعة تماما بأننا لا نستطيع ان نناهض رغبة الشعوب والحكومات الافريقية التي تود التخلص من الفصل العنصرى . ونحن نأمل في ان الحكومات التي تساعد سياسيا وعسكريا وماليا حكومة جنوب افريقيا سوف تختار ، في النهاية ، طريق التاريخ اى تنفيذ احكام قرار الجمعية العامة ١٥١٤ (د - ١٥) عملا وليس قولا فقط . لقد آن الاوان ان نعيد ذكر كلمات الرئيس الرفيق احمد سيكوتورى الذى قال ان الانسان لا يقدر مذاق العسل بأذنيه ، ولكن بفه . ولم تعد القضية قضية ابقاء بلادنا وشعبونا سعيدة بمجرد الوعود ، ولكن القضية قضية الالتزامات التي لم تقترن بالعمل الملموس . ان هذا الوقت هو الوقت المناسب للعمل . ان العمل فقط سوف يقنعنا بأننا نجد تناقضا بين الموقف الرسمي لغالبية الدول في كفاحننا المشترك ضد الفصل العنصرى ، وبين نشاطاتها الحقيقية ضد ذلك النظام .

وأود أن أذكر هنا بأن الرئيس أحمد سيكوتوري يقول بأن الانسان لا يقدر طعم العسل بالأذن ، ولكن بالفم ، وهذا يعني انه لا يجب فقط أن نشبع شعوبنا وحكوماتنا بكلمات ، ولكن بأعمال ملموسة ، وعلينا أن نطبق كل القرارات لأن العمل مثمر . ونحن نلاحظ أن هناك تعارضا بين الموقف الرسمي لأغلبية الشعوب والدول في مكافحتها ضد التفرقة العنصرية وعطها الملموس مع نفس هذا النظام .

وهنا أيضا فان شعب غينيا يقول أنه عندما يكون علينا أن نحكم على انسان ما فان هنالك ما يقوله ، وهنالك ما يفعله وعندما يكون هناك تعارض بين ما يقوله وبين ما يفعله فيجب أن نحكم على أفعاله لأن الفعل هو المقياس الوحيد الذي يضمن الحكم الموضوعي على انسان أو حكومة .

اذن ياسيدى الرئيس ان وفد بلادى يجدد التزامه ، والتزام حكومة غينيا بمكافحة نظام التفرقة العنصرية بوضوح ، وبشدة ، وليس فقط في افريقيا الجنوبية ، ولكن أيضا في ناميبيا وزمبابوى . وعلى هذا الأساس فان وفد بلادى عضو في اللجنة الخاصة بمناهضة التفرقة العنصرية وكان عليه أن يرأس هذه اللجنة ثلاث مرات ، ويجد أنه من الخريب أن اسم غينيا لم يرد في كل مشروعات القرارات المعروضة علينا والمتعلقة بالتفرقة العنصرية ، والتنديد بمن يمارس التفرقة العنصرية ويساعدها .

ولذا ياسيدى الرئيس فان وفد بلادى يطالب رسميا تسجيل اسم غينيا ضمن الدول التي قدمت القرارات A/33/L.10 ، A/33/L.19 ، A/33/L.20 ، A/33/21 ، A/33/L.22 ، A/33/L.23 ، A/33/L.24 ، A/33/L.25 ، A/33/L.26 ، A/33/L.27 ، A/33/L.28 ، A/33/L.29 ، A/33/L.30 ، A/33/L.31 ، A/33/L.32 . نحن نأمل دائما ، ونحن مقتنعون بأن الموقف غير الواضح للبعض سوف لا يبس رغبة واردة اخواننا الذين يكافحون من أجل الحرية في الجبهة الشعبية ، وسوابو ، وال A.B.C. وشكرا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : سوف نأخذ بعين الاعتبار طلب السيد ممثل غينيا .

السيد جوزيف (سرى لانكا) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا سيدى الرئيس ،

ان وفد سرى لانكا يؤيد أهداف القرار A/33/L.24 الخاص بالتعاون النووى مع افريقيا الجنوبية ، وسوف نصوت لصالح هذا القرار . كما سنصوت فعلا لصالح كافة القرارات الواردة في هذا البنود

من جدول الاعمال ، وكما سبق لوفد سرى لانكا ان شرح من قبل ، خلال الدورة فقبل اجراء التصويت في الجمعية العامة على البند ٩٥ من جدول الأعمال فان وفد بلادي يود تسجيل الموقف الذي التزمت به دائما سرى لانكا والذي أوضحته في لقاء بلغراد لوزراء خارجية دول عدم الانحياز في تموز/ يولييه من العام الماضي بشأن ملاءمة ذكر أسماء البلاد . ان وجهة نظر سرى لانكا مفادها أن تسمية البلدان منفردة على هذا النحو ليست مجدبة ولا تساعد على تحقيق الأهداف - بل انها تميل الى اثاره المقاومة والقضاء على التأييد الحيوى الذى لا بد منه لتحقيق الأهداف الهامة . واننا مقتنعون أن اجراء تسمية البلدان يجب اللجوء اليه بحذر وفقط كوسيلة أخيرة . وأود أن أقول ان التهديد بالادانة أنجع من الادانة ذاتها . وتنطوى تسمية البلدان على خطر جعل تلك البلدان تكتسب حصانة ضد الرأى العام الدولى . وبعد ابداء هذا الشرح يعلن وفد سرى لانكا انه يؤيد تماما مشروع القرار هذا وانه سيصوت لصالحه .

وبالنسبة للبند التاسع والعشرين فان وفد بلادي يود ان يسجل موقف سرى لانكا الذى تبنيه دائما والذي أوضحناه خلال اجتماعات وزراء خارجية الدول غير المنحازة في يولييه من العام الماضي .

السيد بارتون (كندا) (الكلمة بالانكليزية) : شكرا سيدى الرئيس ، عند تفسير تصويتنا بالنسبة للقرارات المختلفة المعروضة أمامنا أود أن أبدأ ملاحظاتي بأن أعيد تأكيد اعتقادنا بأن شعوب افريقيا الجنوبية لها الحق في دعم المجتمع الدولي للوصول الى المساواة لذا فان أعضاء هذه الجمعية يعرفون تماما ماهي الاجراءات التى اتخذتها حكومة كندا في السنوات الماضية للتعبير عن معارضتنا لسياسة التفرقة العنصرية لحكومة افريقيا الجنوبية .

والآن فيما يتعلق بمشروعات القرارات الخمسة عشرة المعروضة علينا أود أن أفسر تصويتنا على هذه النصوص المختلفة .

أولا سنؤيد مشروعات القرارات السبعة الواردة بأرقام A/33/L.10 ، و L.31 ، و L.27 ، و L.26 ، و L.23 ، و L.20 ، و L.19 ، و سنصوت لصالح مشروع القرار A/33/L.19 الذى نؤيده تماما مع اننا نشعر ببعض التحفظات بالنسبة للفقرة الأولى من الديباجة ، والتي تعبر عن التزام الأمم المتحدة بالتخلص من التهديد الناجم عن الحكومة التي تمارس التفرقة العنصرية ، فان مثل هذا التهديد يستطيع أن يفعله فقط مجلس الأمن ، وأعتقد أن هذه الجمعية لا يجب أن تحكم مسبقا على مسألة هامة مثل هذه بايراد جملة فقط وارادة في ديباجة هذا القرار .

وسنؤيد مشروع القرار المتعلق بالترفة العنصرية في الألعاب الرياضية لأننا نؤيد تماما الاعلان المتعلق بالترفة العنصرية في مجال الرياضة ، ولقد لعبنا دورا هاما في صياغة هذا المشروع . ونود أن يكون هنالك تفسير من يأخذ بعين الاعتبار الفوارق في النظم السياسية والقانونية لجميع البلدان ؛ ولاشك أن كندا تستطيع فقط أن تطبق هذه القرارات في اطار قانونها ، وفي اطار نشاطها الرياضية . ومنذ اعتماد هذا البيان في العام الماضي لقد قررنا أن نرفض دخول الرياضيين الذين يمثلون افريقيا الجنوبية .

سیدی رئیس ، ان وفد بلادى سيتمتع عن التصويت على القرارات A/33/L.22 ، و L.24 ، و L.28 ، و L.30 ، و L.32 وسنمتنع أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.24 لأنه يطلب انهاء كل التعاون النووى مع افريقيا الجنوبية . ليس هناك أى تعاون نووى أو أى اتفاق في هذا المجال مع افريقيا الجنوبية ، ولكننا نعتبر أن هذا القرار ستكون نتيجته أن يضعف الرغبة لدى افريقيا الجنوبية في أن توافق على هذه الاتفاقيات المتعلقة بالمجال النووى . وفيما يتعلق بالتعاون النووى فاننا سنمتنع أيضا عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.30 .

ان كندا تؤيد تماما وساهمت في البرامج الدولية التي ترمي الى النهوض بثقافة شعوب افريقيا الجنوبية ، ولكننا نشعر ببعض التحفظات فيما يتعلق بالفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار A/33/L.38 الذى يطلب مساعدة كل حركات التحرير ، وأيضا الفقرتين ٢ ، ٥ من المنطوق ؛ ولذا فسوف نمتنع عن التصويت بالنسبة لهذا القرار كما فعلنا في العام الماضي بالنسبة لقرار مماثل . وسنمتنع أيضا عن التصويت بالنسبة للقرار A/33/L.22 ، L.32 حول الاستثمارات الجديدة . وفي رأينا أن الاجراءات المطلوبة في هذه القرارات لا نستطيع أن نطبقها بصورة فعالة الا بقرارات الزامية من قبل مجلس الأمن يجب أن تتخذ على ضوء أحكام الميثاق والظروف السائدة في ذلك الحين .

ان وفد بلادى سوف يصوت ضد مشروع القرار A/33/L.21 المتعلق بالعلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا . لقد أوضحنا في مناسبات عديدة معارضتنا لافراد اسرائيل بالنقد ونحن نأسف الى قرارات سنوية من هذا النوع مازالت تقدم في مجال كفاحنا ضد الفصل العنصرى .

اننا سنصوت أيضا ضد مشروع القرار A/33/L.25 حول التعاون الاقتصادى مع جنوب افريقيا . اننا لانوافق على أن العلاقات الاقتصادية مع جنوب افريقيا هي العقبة الاساسية أمام تصفية النظام العنصرى والقضاء على الفصل العنصرى . فاذا ما وضع موضع التطبيق فان مشروع القرار سيقضي وقف العلاقات الدبلوماسية مع جنوب افريقيا وهذا في نظرنا سيكون اجراء فاشلا .

ان وفد بلادى يعارض أيضا مشروع القرار A/33/L.29 الخاص بالحالة في جنوب افريقيا ، والذي يتضمن عددا من العناصر التي لا تتفق مع السياسة الكندية . لقد امتنعنا عن التصويت على مشروع قرار مماثل في العام الماضى ، ولكننا نعتقد أن جعل النص اكثر عنفا ، مع التأكيد على شرعية الكفاح المسلح تجعلنا نصوت ضد هذا المشروع هذا العام .

السيد روبنسون (المملكة المتحدة) (الكلمة بالانكليزية) : ان حكومة بلادى تود أن تؤكد معارضتها لسياسة الفصل العنصرى وبغضنا لكل صور هذا النظام . ان المملكة المتحدة ملتزمة بالاستمرار في العمل من أجل الوصول الى تغييرات سريعة وجوهرية وسلمية في جنوب افريقيا . لذلك فاننا نشاطر تماما الاهداف الاساسية لمشروعات القرارات المتعلقة بالقضاء على الفصل العنصرى ونحن نعتذر لانه لم تكن هناك أية محاولة للوصول الى الأهداف المشتركة التي كنا سنؤيدها .

اننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروع القرار A/33/L.28 المعنون تقديم المساعدة الى شعب جنوب افريقيا المضطهد وحركة تحريره الوطنى " ومع أننا نؤيد تماما الحاجة الى مزيد من المساعدة الانسانية والتعليلية ، فاننا لا نستطيع الموافقة على التطبيق الأوسع نطاقا للفقرة الاولى من منطوق مشروع القرار وذلك في وجهتنا نأرنا المعروفة تماما حول ضرورة التغيير السلمى .

اننا نرى أن مشاكل جنوب افريقيا هي مشاكل تتعلق بحقوق الانسان ، وليس بالاستعمار ، اننا لذلك نتمسك بموقفنا بالنسبة لمشروع القرار هذا ، وغيره من مشروعات القرارات الأخرى الخاصة بالفصل العنصرى ، التي يبدولنا أنها تؤثر على مهام أجهزة الأمم المتحدة .

اننا نشارك توافق الآراء حول مشروع القرار A/33/L.26 الخاص بنشر المعلومات . ولكننا نحفظ بموقفنا حول بعض أحكام مشروع القرار هذا التي تتطلب اتخاذ اجراءات خاصة نحو حكومات بعض الدول الأعضاء .

السيد صديقي (باكستان) (الكلمة بالانكليزية) : أود أن أوجه نازر الجمعية الى التناقض الخطير الذي حدث في قائمة المشاركين في تقديم ١٥ مشروع قرار حول موضوع سياسات حكومة جنوب افريقيا .

وبالنسبة لمشروعات القرارات الخمسة عشرة ، وخاصة A/33/L.10 ، ومن A/33/L.19 الى A/33/L.32 فان باكستان قد عبرت عن موقفها في المشاركة في تقديم جميع مشروعات القرارات فيما عدا مشروع القرار A/33/L.24 حول موضوع التعاون النووى مع جنوب افريقيا . ومن السخرية ألا يبدو اسم باكستان كمشاركة في تقديم أى من هذه المشروعات ثم يرد كمشاركة في مشروع القرار A/33/L.24 كما هو وارد في الوثيقة A/33/L.24/Add.1

ان وفد بلادى يود أن يوجه نازر الجمعية الى هذا ، وأن يسجل الموقف الصحيح لحكومة باكستان . ونطلب كذلك تصحيح هذا الخطأ في المحاضر .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ان الرئاسة تقبل ملاحظات باكستان المتصلة

بالموضوع .

السيد أراب (تركيا) (الكلمة بالانكليزية) : ان وفد تركيا سوف يصوت في صالح كافة مشروعات القرارات المدرجة تحت البند ٣٢ من جدول الأعمال " سياسة الفصل العنصرى التي تتبعها حكومة جنوب افريقيا " باستثناء ذلك المتضمن في الوثيقة A/33/L.24 الخاص بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا الذى سوف نمتنع عن التصويت عليه .

ان آراءنا حول هذا البند من جدول الأعمال قد شرحناها بالتفصيل في الجمعية العامة في ٢٤ تشرين الثاني / نوفمبر ١٩٧٨ . وان تأييدنا لمشروعات القرارات هذه يعكس معارضتنا الشديدة للممارسات المهينة وغير الانسانية للفصل العنصرى واعترافنا الواضح بضرورة اتخاذ الاجراءات الملزمة ضد حكومة جنوب افريقيا بسبب هذه السياسات .

ومع ذلك ، فان وفد بلادي يود أن يسجل في المحضر اننا غير سعداء بسبب عبارات ، وطبيعة بعض مشروعات القرارات ، كذلك فاننا لسنا مقتنعون بانه يمكن تحقيق اغراض مفيدة بذكر أسماء بعض الدول من بين دول أخرى تتبع أيضا سياسة مشابهة تتعارض مع قرارات الأمم المتحدة فسي هذا الصدد .

ويجب أن نفسر هنا ، ان امتناعنا عن التصويت على مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.24 انما ينبثق من أننا ننبذ من ناحية المبدأ ، ذكر أسماء دول على أساس انتقائي . ان الفقرة الثانية من منطوق مشروع القرار هذا يتضمن لغة وتعميم شديدين . وفي الواقع انه لولا اللغة التي وردت في هذا المنطوق لصوت وفد بلادي في صالح مشروع القرار هذا ، أيضا . وبالنسبة للفقرة (١) من منطوق مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.29 المتعلق بالحالة في جنوب افريقيا . الذي سنصوت مؤيدين له ، فاننا نذكر بأن وفد تركيا قد أيد مشروع الاتفاقية الخاصة بمعاقبة وقمع جريمة الفصل العنصرى عندما ووفق عليها في الدورة الثامنة والعشرين للجمعية العامة . ومع ذلك فان وفد بلادي في بيان قدم في ذلك الحين أشار الى المشكلات القانونية الفنية التي يثيرها مشروع الاتفاقية . ان بعض أحكام الاتفاقية لا تتماشى مع بعض أحكام نظامنا القانوني الوطني . ولهذا فان موقف حكومة بلادي حول هذه الاتفاقية مازال دون تغيير .

السيد فونتس ابانز (بوليفيا) (الكلمة بالأسبانية) : ان وفد بوليفيا سوف يصوت في صالح مشروعات القرارات المقدمة تحت البند ٣٢ من جدول الأعمال فيما عدا مشروع القرار الوارد في الوثيقة A/33/L.21 " العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا " و A/33/L.22 " الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا " و A/33/L.25 " التعاون الاقتصادى مع جنوب افريقيا " . اننا سوف نمتنع عن التصويت على مشروعات القرارات هذه .

وفي الحالة الاولى ، فاننا سوف نمتنع لانه كما قلنا في حالات سابقة فان ادانة اسرائيل تعني التفرقة ، وبالرغم من ان اسرائيل تتحمل المسؤولية الكبرى فانه بيد وان دولا اخرى تتحمل المسؤولية . اننا نشعر ان كل اتهام من هذا القبيل يقسم الجمعية التي مجموعات وكتل . وبالنسبة لمشروع القرار الثاني فقد افصح وفد بلادي عن نيذه بشكل قاطع سياسة الفصل العنصرى وسوف نمتنع عن التصويت لان المحادثات بين الامم المتحدة وحكومة جنوب افريقيا لم تنته بعد . ونحن نعلم ان ممثل الالين العام السيد ادميتسارى في جنوب افريقيا وسوف تعرف نتائج المفاوضات عند عودته ، وعندما يتلقى مجلس الامن تقريره سوف يحدد الاجراءات المناسبة . ولتطبيق مثل هذه الاجراءات الهامة على حكومة بريتوريا لرفضها قرارات مجلس الامن والجمعية العامة فان وفد بلادي يرى اننا يمكن ان نلجأ اليها بعد ان نكون قد استنفذنا كافة وسائل الاقناع والردع . وبالطبع فان ذلك يتوقف على النتائج النهائية للمفاوضات . وبالنسبة لمشروع القرار في الوثيقة A/33/L.25 فاننا سوف نمتنع عن التصويت عليه ايضا . ان بعض الفقرات من الديباجة والمنطوق تحمل اتهامات ضد دول اعضاء يصعب اثبات صحتها ومشروع القرار يتضمن توصيات من هذا القبيل وهذا يدفعنا الى الامتناع عن التصويت على مشروع القرارين A/33/L.21 و A/33/L.22 .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : بهذا نكون قد استمعنا الى اخر المتحدثين الذين طلبوا الكلمة لتعليل تصويتهم قبل التصويت . ولقد تلقيت طلبين من وفد بلان يطلبان تقديم مشروعات قرارات .

اعطي الكلمة اولا لممثل كوبا الذى يرغب في ان يقدم مشروع القرار في الوثيقة A/33/L.27 .

السيد غونيز انزاردو (كوبا) (الكلمة بالاسبانية) : ان وفد كوبا يتشرف بان يقدم للجمعية العامة مشروع القرار A/33/L.27 تحت البند ٣٢ المعنون "برنامج العمل للجنة الخاصة ضد الفصل العنصرى" وقد اشترك في تقديم هذا المشروع تسع عشرة دولة عضو ؛ وسوف اتوخى الاجاز الشديد في تقديم مشروع القرار هذا لان نص مشروع القرار واضح وسوف اكتفى بالتذكير ببعض العناصر التي وردت في برنامج العمل الهام هذا .

ونود أن نشفي على اللجنة الخاصة تقديرا لها على ممارستها لمهامها . وهناك حاجة الى توسيع نشاطات اللجنة الخاصة آخذين في الاعتبار توصيات هذه اللجنة الواردة في تقريرها . والجمعية تؤكد مرة أخرى على عزمها الذي عبرت عنه في A/33/105 وقرار الجمعية العامة ٣٢ / ١٠٥ (بـ١٠) الصادر في ١٤ كانون الاول / ديسمبر ١٩٧٧ بتمديد العام الذي يبدأ في ٢١ آذار / مارس ١٩٧٨ عاما دوليا لمناهضة الفصل العنصرى من اجل اتخاذ كافة الاجراءات لتشجيع الاحتفال العالمي بهذا العام لتأييد شعب جنوب افريقيا المضطهد وكذلك حركات التحرير الوطنية . وهذا يعني الحاجة الماسة الى العمل الدولي الناجع ضد الفصل العنصرى . ويقتضي هذا العمل بذل الجهود المكثفة من جانب جميع الحكومات والمنظمات غير الحكومية . كما أن التعاون مع حركة دول عدم الانحياز ومنظمة الدول الافريقية ، وما الى ذلك من المنظمات التي لعبت دورا بارزا في مجال مناهضة الفصل العنصرى .

وأود أن أذكر الدعوة التي وجهت الى ممثلي حركات التحرير لجنوب افريقيا التي تعترف بها منظمة الوحدة الافريقية ، وايضا الى الممثلين الذين يناهضون الفصل العنصرى للاشتراك في المشاورات بشأن الجوانب المختلفة للفصل العنصرى وبشأن الاجراءات الدولية لمناهضة الفصل العنصرى . وعلاوة على ذلك يصرح للجنة العامة باشتراك ممثلي حركات التحرير في افريقيا الجنوبية المعترف بها من منظمة الوحدة الافريقية ، مع مبعوثيها باعتبارهم المتحدثين عن شعب جنوب افريقيا المظلوم كما يطلب من اللجنة الخاصة أن تتقدم بالتعاون مع الامين العام باقتراحات الى الجمعية العامة في دورتها الرابعة والثلاثين بشأن توسيع نطاق عضويتها وفقا لمبدأ التوزيع الجغرافي العادل .

نظرا الى الحاجة الى ترتيب الوظائف ، فقد تقرر في احدى فقرات مشروع القرار ان يعاد تصنيف منصب المدير التنفيذي لمركز مكافحة الفصل العنصرى كمنصب مساعد الامين العام . واخيرا ، يرجى من كافة الحكومات والوكالات المتخصصة والمؤسسات الأخرى في منظومة الأمم المتحدة ان تتعاون مع الامين العام واللجنة الخاصة في تنفيذ القرار الراهن .

الرئيس : (الكلمة بالاسبانية) : أعطي الكلمة الآن لممثل بنن لتقديم مشروع

القرار A/33/L.30 .

السيد هونفانو (بنن) (الكلمة بالفرنسية) : باسم الجزائر وبنغلاديش والكونغو وكوبا ومصر واثيوبيا والهند والجمهورية العربية الليبية وسيراليون وسرى لانكا والجمهورية العربية السورية وجمهورية تنزانيا المتحدة وفييت نام ويوغوسلافيا وزامبيا ، وبلادى بنن يشرفني أن أقدم مشروع القرار الوارو في الوثيقة A/33/L.30 والمعنون " التعاون العسكرى مع جنوب افريقيا " .

ان الفصل العنصرى هو نظام بشع من السيطرة الاستعمارية واستغلال الانسان لأخيه الانسان وكان من الممكن ان تسهل مكافحته بصورة سلمية لو لم يكن من يدعون اليه مدججين بالسلاح بفضل حلفائهم من الغرب الاستعمارى . ولهذا السبب فان نظام الفصل العنصرى يفضل التكنولوجيا العسكرية يمتلك اسلحة متطورة وتقليدية واسلحة الدمار الجماعى وهو سيد التكنولوجيا النووية . واصبح اليوم يشكل تهديدا خطيرا لأمن قارتنا . ان التعاون العسكرى لبعض البلدان الغربية مع هذا النظام البشع جريمة خطيرة ضد الامن والسلام في افريقيا . ان النفاق والخداع التقليدى اللذين تتذرع بهما بعض البلدان بالنسبة لالتزامها بمكافحة الفصل العنصرى لا يمكن ان يخدعانا .

ان مكافحة الفصل العنصرى ، في مفهوم اصحاب هذا المشروع ، تقضي بالكف عن التعاون العسكرى الذى يسمح لبعض الاوساط العنصرية بزيادة وتحسين اجهزتها لزيادة سيطرتها على المستضعفين في تلك البلدان . ان مكافحة التعاون العسكرى يقضى - ايضا - بتطبيق القرار ٤١٨ (١٩٧٧) لمجلس الامن .

اننا نعلم كل الوسائل المستخدمة اليوم من طرف بعض البلدان لتخطي احكام هذا القرار ، والتي تسمح لجنوب افريقيا بالمضي في الحصول على الاسلحة . كما نعلم ايضا ان تدويلا ضيقا لهذا القرار قد سمح بالحد من مده ، وسمح لتجار الاسلحة بالمضي في عملهم الدنيء ضد شعوب الدول الافريقية .

ان مكافحة النظام العنصرى يقضى حتما بالكف عن كل تعاون عسكرى مع هذا النظام . ان الامم المتحدة ودولها الاعضاء لم تفتأ تندد بهذا التعاون . ان اصحاب الوثيقة التي اشرت اليها يريدون اعطاء قوة جديدة لهذا الكفاح ، ولهذا فقد صاغوا عمدا نصا معتدلا للحصول على دعم كل الدول ذات الارادة الطيبة المحبة للمسلم والامن .

وفي رأينا ان الفصل العنصرى ، وهو جريمة ضد البشرية ، لا يمكن بحال من الاحوال ان يتمتع بتعاون عسكرى من اى نوع كان ، وان مسؤولية بعض الدول الغربية التي ساءت منذ سنوات وسائل القمع للنظام العنصرى ، ينبغي الانتجاهلها . كذلك تلاحظ بنين ان مشروع هذا القرار قد صيغ بصورة بسيطة ، وان احكام الفقرات من ١ الى ٣ انما هي انعكاس لاحكام الميثاق .

اننا نأمل ان مشروع هذا القرار سوف يحظى بتأييد اغلبية الدول .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : اود ان احيطكم علما بان الدول التالية تود ان تتضمن

الى مقدمي مشروعات القرارات المختلفة التي بين ايدينا . بالنسبة الى مشروع القرار A/33/L.10 : ليبريا وتوغو . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.19 : انغولا ، بوروندى ، اليمن الديمقراطية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، الصومال ، السودان ، توغو ، وترينيداد وتوباغو . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.20 : انغولا ، بوروندى ، اليمن الديمقراطية ، غانا ، غينيا ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ،

نيجيريا ، النرويج ، باكستان ، رواندا ، الصومال ، توغو وترينيداد وتوباغو . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.21 : انغولا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، اندونيسيا ، مدغشقر ، ماليزيا ، موريتانيا ، منغوليا ، نيجيريا ، باكستان ، قطر ، الصومال ، السودان ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.22 : انغولا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، هنغاريا ، مدغشقر ، موريتانيا ، منغوليا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، رواندا ، الصومال ، السنغال ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.23 : افغانستان ، انغولا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، مدغشقر ، موريتانيا ، منغوليا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، الصومال ، السودان ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.24 : يضاف الى مقدمي مشروع القرار الدول الواردة اسماؤها بالنسبة لتقديم مشروع القرار A/33/L.24/ 1. باستثناء باكستان التي ادخلت خطأ . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.25 : افغانستان ، انغولا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، مدغشقر ، موريتانيا ، منغوليا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، السنغال ، الصومال ، السودان ، توغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.26 : افغانستان ، انغولا ، بوروندي ، اليمن الديمقراطية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، الفلبين ، رواندا ، الصومال ، السودان ، توغو ، وترينيداد وتوباغو . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.27 : افغانستان ، انغولا ، بوروندي ، اليمن الديمقراطية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، رواندا ، الصومال ، السودان ، توغو ، وترينيداد وتوباغو . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.28 : افغانستان ، انغولا ، بلغاريا ،

بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، اندونيسيا ، مدغشقر ، موريتانيا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، رواندا ، السنغال ، الصومال ، السودان ، توغو ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.29 : انغولا ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، هنغاريا ، مدغشقر ، موريتانيا ، منغوليا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، رواندا ، الصومال ، السودان ، توغو ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.30 : افغانستان ، انغولا ، بلغاريا ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، تشيكوسلوفاكيا ، اليمن الديمقراطية ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، غانا ، غينيا ، هنغاريا ، مدغشقر ، موريتانيا ، منغوليا ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، قطر ، رواندا ، السنغال ، الصومال ، السودان ، توغو ، وجمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.31 : افغانستان ، انغولا ، بوروندى ، اليمن الديمقراطية ، غانا ، غينيا ، غيانا ، مدغشقر ، موريتانيا ، نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، باكستان ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، الصومال ، السودان ، توغو ، وترينيداد وتوباغو . وبالنسبة لمشروع القرار A/33/L.32 : بوروندى ، الكونغو ، اثيوبيا ، غينيا ، مدغشقر ، نيبال ، النيجر ، الفلبين ، قطر ، رواندا ، وتوغو .

سوف تتخذ الجمعية العامة الآن قرارا يتعلق بكل مشروعات القرارات المرفوعة اليها ، وتقرير اللجنة الخامسة المتعلق بالآثار المالية والادارية لمشروع هذا القرار وارد في الوثيقة A/33/555 . وبما ان هذه الوثيقة لم توزع بعد ، فاني اطلب من مقرر اللجنة الخامسة السيد حمزة محمد حمزة ان يتفضل بتقديم هذا التقرير .

قدم السيد حمزة (الجمهورية العربية السورية) مقرر اللجنة الخامسة ، تقرير تلك اللجنة

(A/33/555) ثم تحدث على النحو التالي :

السيد حمزة محمد حمزة (الجمهورية العربية السورية) (مقرر اللجنة الخامسة) :

ان تقرير اللجنة الخامسة الوارد في الوثيقة A/33/555 بشأن الآثار الادارية والمالية الخاصة بمسألة الفصل العنصرى لم يعد بعد لعرضه على الجمعية العامة . لذلك فانني أود أن أعرض على الجمعية شفاهة توصيات اللجنة الخامسة .

انني مفعون من قبل اللجنة الخامسة أن أخبر الجمعية العامة أنه في حالة اذا ما أعتمدت

مشروعات القرارات الواردة في الوثائق A/33/L.10 و A/33/L.19 الى A/33/L.32 فان الأمر يتطلب الموافقة على اعتمادات اضافية تبلغ ٤٠٠ ٦٨٨ دولار وفقا للأقسام ٣ (ألف) ، ٣ (دال) ، ٢١ (ألف) من الميزانية البرنامجية عن الفترة المالية ١٩٧٨ - ١٩٧٩ ، وكذلك الموافقة على اعتماد اضافي قدره ٢٩ ١٠٠ دولار للاستقطاعات من مرتبات العاملين في الجزء ٢٥ يقابله المبلغ ذاته في قسم الإيرادات

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل أولا الى مشروع القرار A/33/L.10 الخاص

" بصندوق الأمم المتحدة الاستئماني لجنوب افريقيا " . فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع هذا القرار ؟

أعتمد مشروع القرار (القرار ٣٣/١٨٣ ألف) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار A/33/L.19 المعنون

" التعبئة الدولية لمناهضة الفصل العنصرى " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ،

النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ،

اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ،

غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : لا أحد .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٢ صوتا مقابل ٤ أصوات * (القرار ٣٣/١٨٣ باء) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار A/33/L.20

وعنوانه " الاشادة بذكرى الزعماء والأشخاص البارزين الذين قدموا اسهامات كبيرة لحركات كفاح الشعوب المضطهدة " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

* بعد ذلك أبلغ وفد المغرب الامانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، اسرائيل ، ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، مئفوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان توماسي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، الولايات المتحدة الأمريكية ، أوروغواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : لا أحد .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٩ صوتا مقابل لا شيء * (القرار ١٨٣/٣٣ جيم) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن ننتقل الى مشروع القرار A/33/L.21 وعنوانه

” العلاقات بين اسرائيل وجنوب افريقيا ” . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ،

بنن ، بوتان ، بوتسوانا ، بلغاريا ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، كولومبيا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ،

كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ، مصر ، غينيا

الاستوائية ، اثيوبيا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ،

غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هنداريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ،

العراق ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية

الشعبية ، ليسوتو ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ،

مالي ، مالطة ، منغوليا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ،

بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، سان تومي وبرينسيبي ،

المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، الصومال ، اسبانيا ،

سرى لانكا ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ،

تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون

المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن

يوغوسلافيا ، زامبيا .

* بعد ذلك أبلغ وفد المفرب الأمانة العامة ان كان ينون التصويت مؤيدا .

المعارضون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، فنلندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، النرويج ، السويد ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

المتنعون : الأرجنتين ، جزر البهاما ، بوليفيا ، البرازيل ، بورما ، شيلي ، كوستاريكا ، اكوادور ، السلفادور ، فيجي ، اليونان ، غواتيمالا ، هايتي ، هندوراس ، ساحل العاج ، اليابان ، ليبيريا ، المكسيك ، نيبال ، نيكاراغوا ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، البرتغال ، ساموا ، سنغافورة ، سورينام ، سوازيلند ، اوروغواي .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ٨٢ صوتا مقابل ١٨ صوتا وامتناع ٢٨ عن التصويت * (القرار

١٨٣/٣٣ دال) .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : والآن تنتقل الجمعية العامة الى مشروع القرار

A/33/L.22 وعنوانه " الحظر النفطي ضد جنوب افريقيا " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، انغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل

بعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا . *

العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية ،
 الشعبية ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ،
 مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، النيجر ، نيجيريا ،
 النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ،
 بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة
 العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى
 لانكا ، سورينام ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، توغو ، ترينيداد
 وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ،
 اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ،
 جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ،
 اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة

لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، كندا ، السلفادور ، اليونان ،

غواتيمالا ، ايطاليا ، اليابان ، ليسوتو ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، البرتغال ،

اسبانيا ، سوازيلند .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٥ أصوات مقابل ٦ أصوات وامتناع ١٦ عن التصويت * (القرار

رقم ١٨٣/٣٣ ١٥٠٥) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن تنتقل الجمعية العامة الى مشروع القرار

٠ A/33/L.23 . وعنوانه " السجناء السياسيون في جنوب افريقيا " .

فهل لي أن أعتبر أن الجمعية العامة تقرر اعتماد مشروع هذا القرار ؟

واعتمد مشروع القرار (القرار ١٨٣/٣٣ واو) .

* بعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن تنتقل الجمعية العامة للتصويت على مشروع

القرار A/33/L.24 الخاص " بالتعاون النووى مع جنوب افريقيا " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : افغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنفولا ، الارجنتين ، النمسا ، جزر

البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ،

بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا

الاشتراكية السوفياتية ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ،

قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،

اكوادور ، مصر ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية

غانا ، فينيا ، غينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ،

الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ،

الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ،

الجمهورية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديفا ، مالي ، مالطة ،

المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ،

باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ،

رومانيا ، سان تومي وبرنسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سيراليون ،

سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية

السورية ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، أوفندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية

السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية

المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ،

فييت نام ، يوغوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، لكسمبرغ ، المملكة المتحدة لبريطانيا

العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، بلجيكا ، كندا ، الدانمرك ، السلفادور ، فابون ، اليونان ،
غواتيمالا ، هندوراس ، ايرلندا ، ايطاليا ، ليبيريا ، نيبال ، هولندا ،
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، البرتغال ، رواندا ، ساموا ، اسبانيا ، سورينام ،
توفو ، تركيا .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٦ صوتا مقابل ٥ أصوات وامتناع ٢٣ عن التصويت * (القرار
رقم ١٨٣/٣٣ زاي) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن تنتقل الجمعية العامة الى مشروع القرار
A/33/L.25 وعنوانه " التعاون الاقتصادي مع جنوب افريقيا " . وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الارجننتين ، جزالمبها ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ،
بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، الصين ، كولومبيا ،
كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن
الديمقراطية ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، فينيا الاستوائية ، اثيوبيا ،
فيجي ، فابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فانا ، فينيا ، فينيا -
بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ،
ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ،
نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بامبا فينيا الجديدة ،
بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومسي
وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ،

* بعد ذلك أبلغ وفد المغرب الامة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الصومال ، سرى لانكا ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ، تايلاند ،
توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، اوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية
السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية
المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ،
فييت نام ، اليمن ، يوفوسلافيا ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، ايطاليا ، لكسمبرغ ،
هولندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ،
الولايات المتحدة الامريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بوليفيا ، بوتسوانا ، شيلي ، الدانمرك ، السلفادور ،
فنلندا ، اليونان ، فواتيمالا ، ايسلندا ، ايرلندا ، اليابان ، ليسوتو
نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، اسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ٩٨ صوتا مقابل ١٠ أصوات وامتناع ٢٠ عن التصويت * (القرار

رقم ٣٣/٨٣ (ح أ) .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن تنتقل الجمعية العامة الى مشروع القرار

A/33/L.26 وعنوانه " نشر المعلومات عن الفصل العنصرى " . طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا

كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، السلفادور ، فينيليا

* بعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فرنسا ، قابون ، الجمهورية
الديمقراطية الالمانية ، جمهورية المانيا الاتحادية ، فانا ، اليونان ،
فواتيمالا ، فينيا ، فينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ،
ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ايطاليا ،
ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية
لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ،
لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ،
موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ، النرويج ،
عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ،
البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ،
المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ،
اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية
السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ،
جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية
السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ،
الولايات المتحدة الامريكية ، اوروقواي ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ،
يوسفوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : لا أحد .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٣ صوتا مقابل لا شيء * (القرار رقم ٣٣/١٨٣ طأ)

* بعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن تنتقل الجمعية العامة الى مشروع القرار

Λ/33/L.27 وعنوانه " برنامج عمل اللجنة الخاصة لمناهضة الفصل العنصرى " . طلب اجراء تصويت

مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ،

جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ،

بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية

بييلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ،

كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن

الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، فينيا الاستوائية ،

اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، فابون ، الجمهورية الديمقراطية الالمانية ، فانا ،

اليونان ، فواتيمالا ، فينيا ، فينيا - بيساو ، فيانا ، هايتي ، هندوراس ،

هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ،

ايطاليا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ،

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية

الليبية ، لكسمبرغ ، مدفشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ،

منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النيجر ،

نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا فينيا الجديدة ، بيرو ،

الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان

تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، سيراليون ، سنغافورة ،

الصومال ، اسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية

العربية السورية ، تايلند ، توفو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ،

أوفندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات

الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون
المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : فرنسا ، جمهورية المانيا الاتحادية ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى
وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

أعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٢٤ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ٤ عن التصويت * (القرار

١٨٣/٣٣ يا) .

* بعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : والآن ننتقل الى اتخاذ قرار حول مشروع القرار

A/33/L.28 والممنون " المعونة للشعوب المقهورة في جنوب افريقيا " .

وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، البانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية ، السوفياتية ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الأردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مدريد ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ،

جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ،
زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا
الاتحادية ، هندوراس ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، البرتغال ، المملكة
المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .
اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٥ صوتا مقابل لاشيء وامتناع ١٢ عضوا عن التصويت (القرار

١٨٣/٣٣ (كاف) *

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : والآن ننتقل الى اتخان قرار حول مشروع القرار

A/33/L.29 المعنون " الوضع في جنوب افريقيا " وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، جيبوتي ،
اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، غابون ، الجمهورية
الديمقراطية الألمانية ، غانا ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ،
هايتي ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل
العاج ، جامايكا ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية
الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ،
ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ،
نيبال ، النيجر ، نيجيريا ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا
الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ،

* ويعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ،
سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، سورينام ، الجمهورية العربية السورية ،
تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية
أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ،
الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا
المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : بلجيكا ، كندا ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، إيطاليا ، لكسمبرغ ،
هولندا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات
المتحدة الأمريكية .

الممتنعون : استراليا ، النمسا ، الدانمرك ، السلفادور ، فنلندا ، اليونان ، هندوراس ،
ايسلندا ، ايرلندا ، اليابان ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، النرويج ، البرتغال ،
اسبانيا ، سوازيلند ، السويد .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١٠٣ صوتا مقابل ٩ وامتناع ١٧ عضوا عن التصويت (القرار

١٨٣/٣٢ لام) *

الرئيس : (الكلمة بالأسبانية) : والآن ننتقل الى اتخاذ قرار حول مشروع
القرار A/33/L.30 المعنون " التعاون العسكري مع جنوب افريقيا " . وقد طلب اجراء تصويت
مسجل .

أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، جزر البهاما ،
البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ،
البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية
السوفياتية ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ،
تشيكوسلوفاكيا ، كموتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ،

* وبعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة أنه كان ينوى التصويت مؤيدا .

جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، مديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية اوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا ،

المعارضون : فرنسا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية .

المتنعون : استراليا ، النمسا ، بلجيكا ، كندا ، السلفادور ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، نيوزيلندا ، نيكاراغوا ، البرتغال ، أسبانيا .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ٣١٣ مقابل ٣ وامتناع ٣١ عضوا عن التصويت (القرار ٣٣ / ١٨٣)

ميم) *

* ويعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة أنه كان ينوي التصويت مؤيدا .

الرئيس (الكلمة بالأسبانية) : والآن ننتقل الى اتخاذ قرار حول مشروع القرار A/33/L.31 المعدون " الفصل العنصرى فى ميدان الرياضة " ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل .
أجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندى ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، كندا ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوسا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غواتيمالا ، غينيا ، غينيا-بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليسوتو ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، مدغشقر ، ماليزيا ، ملديف ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، نيكاراغوا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ، بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية المتحدة ، السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، أسبانيا ، سرى لانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، اوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، اليمن ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

الممتنعون : النمسا ، بلجيكا ، الدانمرك ، السلفادور ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، ايسلندا ، ايرلندا ، ايطاليا ، لكسمبرغ ، هولندا ، نيوزيلندا ، البرتغال ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الامريكية ،

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٢ صوتا مقابل لا شيء وامتناع ١٥ عضوا عن التصويت (القرار

١٨٣/٣٣ نون) *

الرئيس (الكلمة بالاسبانية) : ننتقل الآن الى اتخاذ قرار حول مشروع القرار

A/33/L.32 المعنون " الاستثمارات في جنوب افريقيا " ، وقد طلب اجراء تصويت مسجل .

اجرى تصويت مسجل .

المؤيدون : أفغانستان ، ألبانيا ، الجزائر ، أنغولا ، الأرجنتين ، استراليا ، النمسا ، جزر البهاما ، البحرين ، بنغلاديش ، بربادوس ، بلجيكا ، بنن ، بوتان ، بوليفيا ، بوتسوانا ، البرازيل ، بلغاريا ، بورما ، بوروندي ، جمهورية بيلوروسيا الاشتراكية السوفياتية ، شيلي ، الصين ، كولومبيا ، كوستاريكا ، كوبا ، قبرص ، تشيكوسلوفاكيا ، كمبوتشيا الديمقراطية ، اليمن الديمقراطية ، الدانمرك ، جيبوتي ، اكوادور ، مصر ، غينيا الاستوائية ، اثيوبيا ، فيجي ، فنلندا ، غابون ، الجمهورية الديمقراطية الألمانية ، غانا ، اليونان ، غينيا ، غينيا - بيساو ، غيانا ، هايتي ، هندوراس ، هنغاريا ، ايسلندا ، الهند ، اندونيسيا ، ايران ، العراق ، ايرلندا ، ساحل العاج ، جامايكا ، اليابان ، الاردن ، كينيا ، الكويت ، جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية ، ليبيريا ، الجماهيرية العربية الليبية ، لكسمبرغ ، مدغشقر ، ماليزيا ، مدنيق ، مالي ، مالطة ، المكسيك ، منغوليا ، موزامبيق ، نيبال ، هولندا ، نيوزيلندا ، النيجر ، نيجيريا ، النرويج ، عمان ، باكستان ،

* وبعد ذلك أبلغ وفد المغرب الأمانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .

بنما ، بابوا غينيا الجديدة ، بيرو ، الفلبين ، بولندا ، البرتغال ، قطر ، رومانيا ، رواندا ، ساموا ، سان تومي وبرينسيبي ، المملكة العربية السعودية ، السنغال ، سيراليون ، سنغافورة ، الصومال ، سريلانكا ، سورينام ، سوازيلند ، السويد ، الجمهورية العربية السورية ، تايلند ، توغو ، ترينيداد وتوباغو ، تونس ، تركيا ، أوغندا ، جمهورية أوكرانيا الاشتراكية السوفياتية ، اتحاد الجمهوريات الاشتراكية السوفياتية ، الامارات العربية المتحدة ، جمهورية الكاميرون المتحدة ، جمهورية تنزانيا المتحدة ، فنزويلا ، فييت نام ، يوغوسلافيا ، زائير ، زامبيا .

المعارضون : لا أحد .

المتنعون : كندا ، السلفادور ، فرنسا ، جمهورية ألمانيا الاتحادية ، غواتيمالا ، إيطاليا ، ليسوتو ، اسبانيا ، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وايرلندا الشمالية ، الولايات المتحدة الأمريكية .

اعتمد مشروع القرار بأغلبية ١١٧ مقابل لاشئ وامتناع ١ أعضاء عن التصويت (القرار

١٨٣/٣٣ سين) *

رفعت الجلسة الساعة ١٥/١٣

* وبعد ذلك أبلغ وفد المغرب الامانة العامة انه كان ينوى التصويت مؤيدا .